العرب
السبت 2019/12/14
السنة 42 العدد 11558

السعودية: لماذا الدرعية؟

عمر علي البدوي
كاتب سعودي

حازت منطقة الدرعية التاريخية في العاصمة السعودية الرياض بكثير من الاهتمام الذي تجاوز محليته إلى البعد العالمي، بعد أن نظمت فيها الكثير من الأحداث العالمية؛ الرياضية والفنية والتراثية .

كان يمكن لهذه البلدة الزراعية الصغيرة أن تُنسى، ولمبانيها الطينية أن تختفي خلف الأبراج العصرية وأن تفقد بريقها أمام المباني الزجاجية التي تحتفظ بوهج الشمس اللاهب، وأن تسحقها قوة المدينة الحديثة الناشئة على جانبها، وتلغي حضورها في نفوس السعوديين. لولا أنهم بحاجة إلى تعريف أنفسهم من هذه النقطة، وتشكيل سردية جماعية لنواتها الدرعية التي كانت مبعث مشروع سياسي فريد انتظم في أنحاء واسعة من الجزيرة العربية، وانخرط أفرادها في أكبر تحوّل تنموي عرفته المنطقة حديثا وشهدت به مخرجاته المادية والبشرية.

كما كانت الدرعية شاهدة على جروح الذاكرة المحلية، ستكون منطلقا لأحلام اليوم؛ وعود المستقبل المبشرة بازدهار هذه البلاد وإعمار أرضها وتنمية أنحائها واستقامة أهلها ورفاه إنسانها

فضلا عن إعادة الاهتمام الرسمي بالمنطقة في سبيل توثيق التراث المحلي الذي نشط في العقد الأخير، الأمر الذي زاد زخمه بإضافة مفردات جديدة في وعي وواقع العمل الرسمي والذهنية الاجتماعية، مثل الحفاوة بالتراث المحلي وجودة الحياة والترفيه واستظهار المقدرات التاريخية للبلاد، وانعكس الحال على مناطق ذات رمزية تاريخية في الوجدان السعودي، ومن بينها الدرعية.

ولعلها مفارقة تلفت الأنظار أن الدرعية تشهد أكبر استعادة لحظوتها في الوجدان العام بالتزامن مع انطلاق السعودية إلى رؤيتها الواعدة في 2030، وأكبر قفزة في عمرها المعاصر، وكأنه إعادة استنطاق لهذه البقعة الأثيرة في تاريخها وتجديد لفحوى البدايات المتطلعة لقيام الكيان الموحد.

تمثل الدرعية رمزا وطنيا بارزا في تاريخ المملكة العربية السعودية، فقد ارتبط ذكرها بالدولة السعودية الأولى وكانت عاصمة لها، ولقد شكلت منعطفا تاريخيا في الجزيرة العربية، بعد أن ناصر محمد بن سعود دعوة التجديد الديني التي نادى بها محمد بن عبدالوهاب عام 1744، فأصبحت الدرعية قاعدة الدولة ومقر الحكم والعلم، واستمرت كذلك إلى أن اختار تركي بن عبدالله الرياض مقرا جديدا للحكم وذلك عام 1824.

استمرت الدرعية المدينة الأشهر في جزيرة العرب خلال القرنين الثاني عشر والثالث عشر الهجريين، السابع عشر والثامن عشر الميلاديين، وظلت مشهورة حتى بعد أن ألحقت جيوش الدولة العثمانية التدمير بها وبمحيطها الجغرافي، سنة 1818.

في سنة 2010، أعلنت منظمة الأمم المتحدة للعلوم والتربية والثقافة أن حي الطريف في مدينة الدرعية موقع تراث عالمي.

العاهل السعودي الملك سلمان بن عبدالعزيز له اتصال أثير بالدرعية، أنعشها من رماد الماضي، وحافظ على عمرانها من انتهاك التوسع العمراني وبشاعة النسيان، تحفظ له الكثير من الحكايات الشفهية شغفه بهذه المنطقة التاريخية، والعمر العريض الذي قضاه أميرا لمنطقة الرياض، مكنه من صون تراثها وإعلاء شأنها وهو الشغوف بالتاريخ والمتيّم بتراث البلاد.

وتحظى الدرعية اليوم، بهيئة رسمية خاصة لتطويرها والمسؤولة عن حفظ وصون وتطوير موقع الدرعية التاريخي، ليصبح إحدى أكبر وأهم مناطق تجمع الفعاليات والأنشطة في العالم، ومعلما عالميا يرسخ القيم التراثية والتاريخية، ويقدم لضيوفه بمختلف أعمارهم، تجارب غنية، ما يجعلها وجهة مميزة يفخر بها الشعب السعودي.

كما خصص موسم الدرعية، وهو أحد مهرجانات مواسم السعودية الـ11 التي أُطلقت على مستوى المملكة بدءا من عام 2019 وتهدف لتحويلها إلى وجهة سياحية عالمية، تصل مدة المهرجان الذي يقام في مدينة الدرعية إلى نحو شهر بدءا من 22 نوفمبر حتى 21 ديسمبر، ويتضمن فعاليات رياضية وترفيهية وثقافية.

واستطاع هذا الموسم بفعالياته المتنوعة أن يعيد اتصال المجتمع السعودي بهذه البقعة التاريخية، مثلما جعلها محط أنظار العالم وهي تشهد أحداثا رياضية عالمية، وجعلها اسما ورمزا مطروحا تحت أضواء الإعلام والاهتمام، كما اختارت وزارة الثقافة المنشأة مؤخرا في السعودية، من الدرعية مقرا لها، ومكانا يعتني بمكونات وخطوات الأمس، لتبني منها حكمة اليوم وبصيرة الغد.

للدرعية علاقة مع المحاولات المتكررة لبناء كيان دولتي، لمرتين في تاريخ المنطقة احتضنت الدرعية جهود إنشاء كيان سياسي يعصم أهل الجزيرة من الفرقة والاحتراب، وشهدت على مكابدات أهلها لتوحيد البلاد، وقد قام الأتراك بتدمير الدرعية قبل 200 سنة وحرق مزارعها وإجبار أهلها على هدم بيوتهم ثم قتلهم.

وكما كانت الدرعية شاهدة على جروح الذاكرة المحلية، ستكون منطلقا لأحلام اليوم؛ وعود المستقبل المبشرة بازدهار هذه البلاد وإعمار أرضها وتنمية أنحائها واستقامة أهلها ورفاه إنسانها.

إسرائيل تستعد للانتخابات الثالثة ولا بوادر حل للمأزق السياسي

ماجد كيالي
كاتب سياسي فلسطيني

تتجه إسرائيل نحو تنظيم انتخابات تشريعية للكنيست الـ23. هذه الانتخابات هي الثالثة من نوعها في عام واحد (بعد انتخابات أبريل وسبتمبر). تجرى هذه الانتخابات بسبب تعذر قدرة زعيمي الحزبين الكبيرين، أي بنيامين نتنياهو زعيم حزب ليكود، والجنرال السابق بيني غانتس زعيم حزب أزرق - أبيض، على تشكيل ائتلاف حكومي في إسرائيل، للمرة الثانية على التوالي.

ويمكن تفسير تعثر ذلك بعدة أسباب، أولها، التوازن بين الحزبين المذكورين في عدد مقاعد الكنيست. وثانيها، رفض حزب إسرائيل بيتنا (لليهود الروس من القادمين الجدد) الدخول في ائتلاف تشارك فيه أحزاب دينية (وهو نفس السبب الذي أدى إلى حل حكومة نتنياهو أواخر العام الماضي). وثالثها، قدرة الأحزاب الصغيرة (الدينية أو القومية) على لعب دور أكبر من حجمها، بترجيح كفّة أي من الحزبين الكبيرين، بحكم طبيعة النظام السياسي الإسرائيلي الذي تمت هندسته بشكل يتيح حتى للأحزاب الصغيرة أن يكون لها رأيها، لاسيما في حال عدم التوافق بين الأحزاب الكبيرة، بحيث تصبح كأنها تمتلك حق الفيتو، أو كأنها بمثابة بيضة القبان.

لا ينبغي أن يستنتج مما سبق أن إسرائيل باتت في أزمة سياسية مستعصية، بتشبيهها بأزمات عالمنا العربي، أو أنها آيلة للتحول إلى دولة شرق أوسطية، وغير ذلك من وجهات النظر التبسيطية والمتسرّعة والتي تنطوي على مبالغات إرادوية، إذ يمكن لإسرائيل التغلب على تلك الأزمة وغيرها، كما دلت التجربة، بفضل نظامها السياسي، القائم على الديمقراطية الليبرالية (بالنسبة لمواطنيها اليهود)، وبحكم قوة المؤسسات فيها، وتغليب أطرافها المختلفين الإجماع الإسرائيلي، بدعوى التهديد الوجودي الذي يحيط بإسرائيل من جوارها.

فوق كل ذلك فإن إسرائيل يمكن لها أن تحوّل تلك الأزمة لإعادة هندسة نظامها في ضوء التطورات الجديدة، وهو ما فعلته سابقا بالذهاب نحو انتخاب رئيس حكومة عبر صناديق الاقتراع. وربما يجدر التذكير هنا أن إسرائيل سبق لها أن انتهجت هكذا خيار في العام 1996، إبان التنافس بين نتنياهو وشمعون بيرز (زعيم حزب العمل)، بالموازاة مع انتخابات الكنيست، ثم جرت مرة ثانية في التنافس بين أريئيل شارون (زعيم حزب ليكود) وأيهود باراك (زعيم حزب العمل) في عام 2001، حيث تم التخلي عن هذا النظام بعد فوز شارون.

لعل ذلك يؤكد أن إسرائيل ليست دولة استثنائية، رغم ادعاءاتها الدؤوبة عن ذلك، وأنها ليست خالية من التناقضات والمشكلات، وإنما هي دولة كغيرها تعيش تناقضاتها الخاصة، أيضا، بين المتدينين والعلمانيين، وبين الشرقيين (السفارديم) والغربيين (الأشكناز)، وبين اليساريين واليمنيين، والفقراء والأغنياء، وبين القادمين الجدد (لاسيما من الاتحاد السوفييتي السابق) وباقي الإسرائيليين، ناهيك عن التناقض بين كونها دولة ديمقراطية أو دولة عنصرية (لاسيما إزاء مواطنيها الأصليين العرب الفلسطينيين)، وبين كونها دولة لليهود الإسرائيليين فيها أو كونها دولة ليهود العالم الذين تعتبرهم بمثابة أمة، إضافة إلى التناقض بين المعتدلين المؤيدين لتسوية مع الفلسطينيين تتضمن التنازل عن أراض محتلة، والمتطرفين الرافضين لذلك، من الذين يأخذون بعقيدة "أرض إسرائيل الكاملة".

وفي عودة إلى موضوعنا، فإن إسرائيل ما زالت في حالة عدم يقين بخصوص الخروج من المأزق السياسي الراهن، وتشكيل حكومة إسرائيلية جديدة، بعد إجراء انتخابات تشريعية ثالثة، في مارس القادم، لأن كل استطلاعات الرأي تؤكد ثبات حصص الأحزاب في الكنيست بعد الانتخابات القادمة.

إسرائيل مازالت في حالة عدم يقين إزاء الخروج من المأزق السياسي الراهن، وتشكيل حكومة جديدة، بعد إجراء انتخابات تشريعية ثالثة، في مارس القادم، لأن كل استطلاعات الرأي تؤكد ثبات حصص الأحزاب في الكنيست بعد الانتخابات

أما عن السيناريوهات التي يمكن أن تحدث فرقا، أو تغييرا سياسيا في إسرائيل، وفي المعادلات الحزبية القائمة حاليا، فهي يمكن أن تنجم، على الأرجح، عن أحد الاحتمالات الثلاثة الآتية: أولا، إخراج نتنياهو من السباق الانتخابي، إما بالإطاحة به في حزبه ليكود، أو بتقديمه للمحاكمة، نتيجة الاتهامات بالفساد الموجهة له. ثانيا، تغيير حزب إسرائيل بيتنا لنمط تحالفاته، سواء لصالح ليكود أو لصالح حزب أزرق - أبيض، مع علمنا أن فشل نتنياهو، سواء في المرة الأولى أو في الثانية، إنما يعود لسبب بسيط مفاده أن هذا الحزب وله 8 مقاعد في الكنيست يضع فيتو على المشاركة في حكومة تتواجد فيها الأحزاب الدينية (شاس مع 9 مقاعد، ويهوديت هاتوراه مع 7 مقاعد)، ويصر على تشكيل حكومة "وحدة وطنية" من الحزبين الكبيرين والأحزاب القومية اليمينية، أي من دون الأحزاب الدينية ومن دون العرب. ثالثا، تغيير النظام الانتخابي، واستعادة فكرة انتخاب رئيس الحكومة عبر صناديق الاقتراع مباشرة، وهو ما دعا إليه نتنياهو ذاته مؤخرا.

وفي الواقع فإن مجمل الاحتمالات صعبة ومعقدة سواء كانت بالنسبة لغانتس، أو بالنسبة لنتنياهو، مع تأكيد أن الأزمة السياسية الحاصلة في إسرائيل حاليا تنبع أساسا من الخلاف بين المتدينين والعلمانيين، أي بين الطابع الديني لدولة وطابعها العلماني، كما بين الأحزاب الدينية المتطرّفة والأحزاب العلمانية، وذلك ضمن مجموعة أخرى من الأسباب.

لماذا لم أنتخب في الاقتراع الرئاسي الجزائري

حميد زناز
كاتب جزائري
مقيم في فرنسا

مع الأسف لم أمارس حقي الانتخابي الخميس الماضي في رئاسيات الجزائر، ليس نسيانا أو إهمالا و إنما قاطعتها لأسباب كثيرة أوجزها في النقاط التالية:

لم أنتخب.. لأنني لا يمكن أن أعترف بشرعية اقتراع دعا إليه جنرال عجوز من ثكنة ورفضه الشعب في أغلبيته.

كيف أنخدع بانتخابات صورية لا شرعية سياسية أو أخلاقية لها، الهدف منها فبركة رئيس جمهورية مدني تتخفى من ورائه مجموعة من الجنرالات تريد الاستمرار في حكم البلد والعبث بمقدراته.

لم أنتخب.. لأنني لا أرغب في تزكية مرشح من بين مرشحين خمسة اختارتهم سلطة الأمر الواقع العسكرية بعناية من صفوف الحرس القديم.

وحتى وإن أردت المشاركة فهل هو اختيار حر حينما تجد نفسك أمام قائمة تضم أربعة أرانب وفائزا كان محضرا مسبقا. وكان من الداعمين لعهدة بوتفليقة الخامسة التي أجهضتها ثورة 22 فبراير.

لم أنتخب.. وحتى وإن أردت المشاركة فعلى أي أساس أختار؟ فلا أحد من هؤلاء المرشحين يملك برنامجا واتجاها.. هم بلا هوية سياسية أو فكرية.. ولا أحد منهم يملك الجرأة ليفصح عما يعتمل في دواخله ويقول للناخبين إن كان إسلاميا أو يساريا أو ليبراليا.. علاوة على فقدانهم لأدنى درجة من درجات الحداثة والعلمانية.

لم أنتخب.. كي لا أعطي تزكية مجانية لعصابة لم ولن تستطع هضم فكرة التداول على السلطة لأنها تعتبر الجزائر غنيمة لها وحدها، هي التي جعلت منها مزرعة لها منذ استقلال البلد لما جاءت كجيش حدود منقلبة على الحكومة المدنية الشرعية المنبثقة من مؤسسات ثورة التحرير. واستولت على الحكم عن طريق العنف وغدت حكما عسكريا بائسا مستترا تارة وفي العلن تارة أخرى.

لم أنتخب.. حتى لا أخون ثورة الابتسامة الجميلة السلمية وكيلا أساند وليمة انتخابوية بحتة لا تروم الانتقال إلى نظام ديمقراطي بقدر ما ترسخ حكما عسكريا مستبدا يقف حاجزا منيعا أمام تطور البلد. لا أبذّر صوتي وأرميه في صندوق فخ للمغفلين، يراد منه استنساخ النظام الذي نهب خيرات البلد وحرم الجزائريين من الحرية ومتعة العيش طيلة 57 سنة.

لم أنتخب.. كيلا يختلط صوتي بصوت الإسلاموي عبد الفتاح حمداش الذي لا يتوانى في إظهار كرهه لكل ما هو حداثي وعلماني ويطالب جهارا نهارا بتطبيق حد الردة على المفكرين والمناضلين.

والذي جاء يساند السلطة العسكرية مطالبا من هم على شاكلته بالذهاب إلى صناديق الاقتراع.. لا أقبل بأن يكون صوتي مساويا لصوت "إرهابيي" الجيش الإسلامي للإنقاذ صاحب المجازر إبان العشرية السوداء الذي جعل النظام من زعيمه شخصية وطنية يتشاور معها في قضايا تهم مصير الجزائريين كمراجعة الدستور إلخ.

لم أشارك في انتخابات يشارك فيها ويساندها المدعو مدني مرزاق الذي أعترف على شاشة التلفزيون بأنه قضى بنفسه على جندي من أبناء الخدمة الوطنية كان ساقطا على الأرض مصابا بجروح إثر اشتباك مع مجموعته.

لم أنتخب.. لأن السجون مكتظة بسجناء الرأي الذين اعتقلوا بسبب رفضهم للنظام الاستبدادي القائم وضد اغتصاب الإرادة الشعبية من خلال تنظيم هذه الانتخابات الرئاسية غير المجدية التي يراد منها إيجاد حل سريع مؤقت لأزمة النظام وشرعيته لا لحل مشاكل الجزائر الحقيقية.

لم أنتخب.. بكلمة واحدة لأنني لم أرغب في القيام بدور ممثل مضحوك عليه في مسرحية تغتصب فيها الديمقراطية وحقوق المواطن. أريد للجزائر نظاما سياسيا عصريا، علمانيا، يتساوى فيه النساء والرجال ولا تخصص مكاتب للنساء في عملية الاقتراع. ولم تفتح هذه الانتخابات أدنى نقاش حول ذلك فحسب بل قد تفتح الباب أيضا أمام صراعات إثنية ودينية وجهوية لا نهاية لها. لذلك لم أنتخب.